التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردنّ في ضوء بعض المتغيرات *

أ. وفاء علي محمد خصاونة **
أ. د. محمد علي عاشور ***

* تاريخ التسليم: 22/ 11/ 2014م، تاريخ القبول: 7/ 12/ 2014م
** طالبة دكتوراه/ كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.
*** كلية التربية/ جامعة اليرموك/ الأردن.

الملخص

هدف الدراسة التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في ضوء بعض المتغيرات، من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس، وقد تكونت عينة الدراسة من (267) عضواً من أعضاء هيئات التدريس في جامعات اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، وآل البيت. ولجمع البيانات طورت الباحثة استبانة مكونة من (70) فقرة موزعة على سبعة مجالات تم التأكد من صدقها وثباتها. وأشارت النتائج إلى أن تقديرات أفراد العينة لدرجة التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن جاءت بدرجة كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) تُعزى لمتغير الكلية ولصالح كليات العلوم الطبية والرياضية، ووجود فروق تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور، ووجود فروق تُعزى لمتغير الجامعة ولصالح جامعة آل البيت، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها: زيادة الدعم المالي للجامعات من القطاعين: العام والخاص، والاهتمام بتوظيف التكنولوجيا في تلك الجامعات.

الكلمات المفتاحية: التحديات، التعليم العالي، جامعات شمال الأردن.

Challenges facing Higher Education in Universities in North Jordan in light of Some Variables

Abstract:

The study aimed to identify the challenges facing higher education at the universities in North Jordan in light of some variables, from the viewpoint of faculty members; the study sample consisted of (267) members of the faculties at Yarmouk university, Jordan University of Science and Technology and Al al- Bayt University. To collect the data, the researcher developed a questionnaire consisting of70) items distributed on seven areas after assuring validity and reliability.

The results indicated that the sample members estimated the degree of the challenges facing higher education at the universities of North Jordan showed a high degree, and the lack of statistically significant differences are at the significance level a = 0.05 attributed to academic rank , and the presence of significant differences at the significance level a = 0. 05 attributed to the college and in favor of faculties of science, and the existence of differences due to the variable of gender and in favor of the male , whereas the presence of differences due to the variable of university , are in favor to Al al- Bayt University. The study came out with a number of recommendations like: increase financial support for universities from the public and private sectors, and have more interest in employing technology in these universities.

Key words: *Challenges, Higher Education, Universities in North Jordan.*

مقدمة

تلعب الجامعات دوراً مهماً وأساسياً في تحقيق التنمية والنهضة للمجتمعات التي توجد فيها، ويأتي هذا الدور نتيجة للتأثير المتبادل بين الجامعات، والمجتمع، فالكثير من المشكلات التي تواجه الجامعة تعود إلى مشكلات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما أن درجة تطور الجامعة ترتبط ارتباطاً مباشراً في درجة تطور المجتمع.

وتؤثر منظومة التعليم العالي، وتتأثر بكل هذه الجوانب التي تشكل انعكاسات إيجابية، وأخرى سلبية. وانطلاقاً من أهمية التعليم العالي بالمساهمة في تطوير المجتمع وتنميته، فإن هذه التغيرات سواء كانت محلية أو عالمية تضعه أمام جملة من التحديات، ما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي مواجهة الطلب المتزايد عليه، وتحسين جودة مخرجاته ونوعيتها من أجل مواءمة مخرجاتها مع متطلبات قطاعات العمل وحاجاته، والتغير المستمر في تصميم البرامج والتخصصات، وتقليص الاتجاه نحو التخصصات الإنسانية المشبعة، والنظر في تكلفة التمويل للتعليم العالي، وتفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي. لذا فإن هذه التحديات المتلاحقة التي تمر بها مؤسسات التعليم العالي تضع على عاتقها مسؤولية كبيرة في مواجهة أية تحديات طارئة وتحملها، لكي تكون قادرة على مواكبة التطورات وصنع التغيرات (الربيعي، 2008) .

وتعد مؤسسات التعليم العالي أكبر المؤسسات الرائدة في مجال التحديث والتغير، والدعوة إلى البحث عن الحقيقة ونشرها، إذ إن التعليم الجامعي هو استثمار يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار في مجال آخر، فهو مركز الاهتمام لدى جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، وليس أمام الجامعات سوى تقبل تلك التحديات والعمل بفاعلية على تنمية قدراتها من أجل مواجهة تلك التحديات والتحكم فيها (عبد الحي، 2012) .

وفي الأردن يحظى التعليم العالي بأهمية خاصة من قيادته، إذ تولي هذه القيادة القطاع عناية بالغة ومتميزة، حيث تمثلت هذه الرعاية من خلال اللقاءات المتعددة مع رؤساء الجامعات، والطلبة، بالإضافة إلى الرسائل الموجهة إلى أصحاب الدولة، متمثلاً ذلك بما توجهه هذه القيادة للحكومات المتعاقبة من رسائل، موضحا فيها رؤيته لبناء الأردن النموذج وتحديثه، حيث جاء فيها: « فقد ارتكزت رؤيتنا لبناء الأردن النموذج على دعائم أساسية تشكل بمجملها متطلبات هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية المستدامة، وتوفر بيئة تكون العدالة والحرية، والحياة الكريمة أبرز سماتها، ومازالت قناعتنا راسخة بأن الإنسان الأردني هو المحرك، والدافع للعملية التنموية ونقطة ارتكازها، وكان

حرصنا وسيبقى منصبّا على الاستثمار في الإنسان الأردني عبر التعليم، والتدريب، لتسليح الأردنيين بالمهارات، والخبرات التي تجعلهم متميزين على الدوام إن شاء الله (موقع جلالة الملك عبد الله الثاني، 2014).

وبحسب وزارة التعليم العالي الأردنية (2009) فإن أهم القضايا والتحديات التي تواجهها تتمثل في: ضمان جودة مخرجات التعليم العالي، وعدم قدرة الجامعات الرسمية على تحديث المختبرات العلمية، والمرافق التعليمية بما يواكب التطور الحاصل في التعليم العالي، وعدم كفاية التمويل اللازم لتغطية جميع المتقدمين للحصول على منح وقروض من صندوق دعم الطالب، وضعف العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية والصناعية من جهة أخرى في مجال البحث العلمي والتطوير، وإيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الرسمية محدودة التمويل، والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل (وزارة التعليم العالي،2009).

إن التّحدي الذي يواجه التعليم العالي في الأردن جرّاء العولمة، وعصر المعلومات، وثورة الاتّصالات هو تحدّ أيضا لمؤسسات التعليم العالي في العالم، لذا لا بُد من مشاركةٍ فاعلةٍ، وجديةٍ من مؤسسات التّعليم العالي حتى تصبح جزءا من عصر المعلومات، والاتّصالات، والتطورات العلمية والتكنولوجية، حيث تُسهِم تكنولوجيا المعلومات في زيادة فعالية التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية، والتنمية الشاملة والمُستدامة (عبد الحي، 2005).

ومن بين التّحديات التي يجب مواجهتُها لتحقيق الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات، هو إعداد عضو هيئة التدريس، والباحثين لتفعيل التكنولوجيا في المواقف التعليميّة، وذلك بعقد الدورات التدريبيّة لأعضاء هيئة التّدريس، لتزويدهم بالمهارات، والفرص التعليميّة المناسِبة، لزيادة كفاءة عمليّة التعليم وفعاليّتها، كما أنّ البرمجيات التعليمية تُقدّم تحدّيا آخرَ إلى حد ما، لذا لا بُدّ من التأكيد على تطوير البرمجيات، وتوفير التي تتسم بالجودة العالية في مجال التعليم لتحقيق تعليم أكثر كفاءةً وفاعليّة (عبد الحي، 2005).

إنّ من أهم المُبرّرات المؤثرة التي انعكست على منظومة التعليم الجامعي، والتي تدفع بها إلى الأخذ بنظام الاعتماد الأكاديمي تتمثل بالعولمة الثقافية، وما نتج عنها من تأثيرات حضارية واقتصادية، إضافة إلى المنافسة على السّيادة والتفوق الحضاري بين الدول. فكلُّ مجتمع يسعى إلى حشد قواهُ وإمكانياته لتحقيق التفوق على الآخرين، من خلال استخدام أفضل الطرق، والأساليب للفوز بالريادة، وتُعَد الثّورات المعلوماتية، والتكنولوجية

المُتسارِعة، ومجتمع المعرفة من أهمّ المؤثرات على منظومة التعليم الجامعي، التي تتمثل في ثورة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والانتقال إلى عصرٍ كثيف المعرفة والإنتاج. كما أنّ التغيرات في متطلبّات سوق العمل وحاجاته تنعكس بشكل كبير على منظومة التّعليم الجامعيّ، فالتّعليم يحتاج إلى تغيّر مستمر ودائم من مُنطلق العلاقة بينهم وبين عالم العمل، وذلك من أجل الانتقال من إعداد الخريجين للوظائف النمطيّة التقليدية، إلى الوظائف غير الثابتة والمرنة.ولذا يجب عدم إغفال دور تنوع المشكلات الكمية والكيفية التي تتعلق ببنية التعليم الجامعي، وغالبا ما ترتبط هذه المشكلات بتحدياتٍ تتعلق ببنية التعليم الجامعي بدْءاً من المماطلة في استقلالية الجامعات، وتقلص قدرة الجامعات على استيعاب الأعداد المتزايدة على التعليم الجامعي، وتزايد تكلفة التعليم الجامعي، وضعف التوظيف التكنولوجي في التعليم الجامعي، والافتقار إلى تخصّصات جديدة غير نمطيّة، وغلبة نهْج التلقين والحفظ في الجامعات، وجمود المناهج ونظم التقويم (رزق، 2008) .

لقد بين الطّائي والعبادي (2011) أنّ التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين لا بُدّ أن يرتكز على التحام الجامعة بالمجتمع، وتأدية دوره بتقديم الخدمات لأوسع شريحةٍ في المجتمع عن طريق الأبحاث العلمية وحل المشكلات، وتقديم خدمات التّدريب إلى أوسعٍ شريحة ممكنه، وهناك بعض المؤشّرات التي تُوَضح دور الجامعه في خدمة المجتمع، ومنها: ربط التّخصصات المختلفة في الجامعات باحتياجات المجتمع المحيط بها، وربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع بُغية إيجاد الحلول لها، والتفاعل بين الجامعة بمختلف مواردِها، والمجتمع بجميع قطاعاته الإنتاجية والخدمية.

ويلخّص مرزيق والفَقيه (2008) التحدّيات التي تُواجه البحث العلمي في الأردن بحداثة البحث العلمي، نظرا لحداثة الجامعات في الأردن، ونقص المراجع العلمية المتخصصة، وتدني الدعم المجتمعي للبحث العلمي، وقلة الموارد المالية، والعجز في ميزانيات الجامعات ممّا يؤدي إلى ضعف تمويل البحث العلمي، إضافة إلى عدم وجود استراتيجيّة واضحة للبحث العلمي، ونقص الحوافز المادية والإدارية.

على الرغم من حسنات الدَّعم الحكومي للجامعات، فإنّ هذا الدعم لا يخلو من بعض السلبيات كإجبار الجامعات التي تموّلها الحكومة على استيعاب أعدادٍ تفوق طاقتها، وتوظيف أعدادٍ كبيرةٍ من الأكاديميّين والإداريين تفوق الحاجة الفعليةً، بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الشؤون الداخلية للجامعات، ممّا يفقدها الاستقلالية التي تسعى إلى تحقيقها.كما أن الجامعات التي تعتمدُ على الدعم الحكومي تهمل الموارد المالية الأخرى التي يمكن أن تقدم لها، كما أن مقدار الدعم الحكومي المقدم للجامعات يتعَرضُ إلى التقلب حسب الأوضاع الاقتصادية، ممّا يؤثّر على المسيرة الأكاديمية للجامعات (محافظة،2001).

كما إن سوق العمل يواجه مشكلة في صعوبة تحقيق التّوافق والمواءمة بين مخرجات النّظام التّعليمي ومتطلبّات سوق العمل، حيث كادت تتحوّل هذه المشكلة إلى ظاهرة عالميّة، رغم التفاوت في أبعادها، وحدتها التي ي تعود إلى قوة الاقتصاد أو ضَعفه، وطبيعة السياسات الاقتصادية المستخدمة، ومستويات التّعليم السّائدة، والتأثر بعملية التنمية بمختلف مراحلها ومستوياتها (الربيعي، 2008) .

يشير حمّاد (2014) إلى مجموعة من المقترحات لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل على النحو الآتي: جمع البيانات حول سوق العمل، وإشراك سوق العمل في بناء الخطط المستقبليّة لبرامج الكليات التقنيّة، وتطوير المناهج بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، واستمرار التدريب بين الكليات التقنية وسوق العمل، واستمرار العلاقة التّطويرية للخرّيجين بعد التحاقهم بسوق العمل.

وقد تم الرجوع إلى عدد من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة حيث تم تصنيفها زمنياً من الأقدم للأحدث:

قام اتكنسون، وريتشارد (Atkinson & Richard,2000) بدراسة بعنوان " المستقبل يصل أولاً كاليفورنيا".أوضحا فيها التحديات التي واجهتها جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة في تمويل التعليم، وبرامج البحث العلمي، كذلك المشكلات التي تتعلق في خلق فرص المساواة بين الطلبة الملتحقين بها.وتتنبأ هذه الدراسة بأن المشكلات كانت أولاً في جامعة كاليفورنيا، وأن العديد من التحديات لا تزال في الأفق بالنسبة لجميع الجامعات.

أجرى مكّون (Mckeown,2000) دراسة بعنوان" تمويل التعليم في القرن الجديد" في فلوريدا.وأشار في دراسته إلى ازدياد المخصصات المالية التي توفرها الدول للتعليم العالي والتي بلغت عام 2000 (56.7) بليون دولار، أي بزيادة 7% عن السنة المالية للعام 1999، وعدّ هذا أكبر دعم حكومي للتعليم العالي.وقد أوصى الباحث بضرورة وضع محددات على زيادات رسوم التعليم، و منح الطلاب قروضاً تعليمية.

وأجرى جرادات (2003) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع البحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن، والتوقعات المستقبلية للبحث العلمي في الأردن خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، وكذلك التعرف إلى التوقعات المرغوب فيها من مستقبل البحث العلمي في الجامعات الأردنية.وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئات التدريس من رتبة أستاذ، وأستاذ مشارك في كل من: جامعة اليرموك، والجامعة الأردنية، وجامعة مؤته والبالغ عددهم (874) عضوا، وتم سحب عينة ممثلة بنسبة (50%) من المجتمع الكلي وطبقت عليهم أداة تكونت من (13) فقرة لمعرفة واقع البحث العلمي، وقد

أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق مهام وظيفة البحث العلمي جاءت في معظمها تمثل درجة مقبولة نسبيا، ولكن لم يرق البحث العلمي إلى مرتبة التوظيف الفعلي لخدمة الواقع المجتمعي.

اما دراسة السمكي (2004) فقد هدفت إلى تعرف مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن، وتكون مجتمع الدراسة من وزراء (وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي، وزارة المالية) ، والأمناء العامين العاملين في تلك الوزرات، ورؤساء الجامعات الحكومية الأردنية ونوابهم، وعمداء الكليات ونوابهم، ومديري الدوائر المالية، إضافة إلى مديري الدوائر ورؤساء الأقسام في تلك الوزارات، وبلغ عددهم (241) فرداً في العام الدراسي (2002/2003) ، وقد مثلت عينة الدراسة مجتمع الدراسة نفسه.وتم بناء استبانتين، الأولى لقياس مشكلات التمويل الجامعي وعدد فقراتها (19) ، أما الاستبانة الثانية فتناولت مقترحات لحل مشكلات التمويل وتكونت من مجالين، الأول تناول مقترحات لحشد مصادر إضافية لتمويل الجامعات الرسمية، وبلغ عدد فقراته (21) فقرة، أما الثاني فتناول مقترحات لترشيد النفقات، وبلغ عدد فقراته (14) فقرة.وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين متوسطات أفراد العينة لدرجة وجود مشكلات التمويل الجامعي في الجامعات الأردنية الرسمية تُعزى لمتغيرات المستوى الوظيفي، وذلك لصالح فئة المستوى الوظيفي في الإدارة الوسطى، ومتغير المسمى الوظيفي، وذلك لصالح فئة إداري، ومتغير عدد سنوات الخبرة، وذلك لصالح ذوي عدد السنوات (15 – 7) ، وذوي عدد سنوات الخبرة (15 فأكثر) ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة لدرجة أهمية مقترحات تطوير مصادر التمويل الجامعي في الجامعات الأردنية الرسمية تُعزى لمتغير المستوى الوظيفي عند مجالي استبانة المقترحات لحل مشكلات التمويل في الجامعات وللأداة ككل.

وأجرى عباد (2008) دراسة هدفت إلى التعرف إلى المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية في الجامعات السعودية، وقام الباحث بإعداد استبانة وتطبيقها على عينة بلغت (46) من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات السعودية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج ة الآتية: وجود برامج تدريبية في كليات التربية تُعنى بتطوير أداء الهيئة الإدارية والفنية، وتوفر نظم الاتصال والموارد المالية، والعينية اللازمة لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية، وجود معايير علمية مستخدمة في تقويم المنهج، والأنشطة المصاحبة له، ضعف الحوافز المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية، ضعف استخدام تقنيات التعليم في عملية التدريس، افتقاد التكامل،

والتعاون بين كليات التربية في الجامعات المختلفة.

وقامت باودر وإيمانويل (Bauder & Emanuel, 2012) بإجراء دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى الكشف عن واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة نيويورك.وتكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من مختلف التخصصات أجابوا على استبانة إلكترونية تم نشرها على موقع الجامعة.وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جاءت بدرجة متوسطة، إذ شملت في أغلبها نشر المهام والتعيينات على موقع الجامعة، والاختبارات المحوسبة وتكليف الطلبة ببحوث على الإنترنت.وبينت الدراسة أن تكنولوجيا التعليم الإلكتروني تستخدم بشكل كبير في الأقسام العلمية في الجامعة فقط، وفي المكتبة، وفي بعض جوانب العمل الإداري.

وأجرى الشقران (2012) دراسة هدفت إلى التعرف إلى المعيقات التي تحول دون توظيف تكنولوجيا المعلومات، والتعرف إلى المقترحات التطويرية من وجهة نظر القادة الأكاديميين والإداريين وأعضاء هيئة التدريس، وتكونت عينة الدراسة من (173) قائداً أكاديميا وإداريا و (187) عضو هيئة تدريس.واستخدم الباحث استبانة مكونة من (65) فقرة موزعة على خمسة مجالات، وتوصلت الدراسة إلى: أن درجة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى القادة الأكاديميين والإداريين في الجامعات الأردنية كانت عالية من وجهة نظرهم، وكانت متوسطة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات القادة الأكاديميين والإداريين تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي، والتخصص، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتقديرات أعضاء هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات نوع الجامعة والتخصص والرتبة الأكاديمية.

كما أجرى ناصر الدين (2012) دراسة هدفت إلى التعرف إلى واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط في الأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها، وقد تكوّنت عينة الدراسة من (113) عضواً من أعضاء الهيئتين التدريسية والإداريّة في الجامعة، اختيروا بالطريقة العشوائية البسيطة.ولجمع البيانات، تم استخدام مقياس طوّره الباحث تكون من (50) فقرة، تمّ التأكد من صدقه وثباته.وأشارت نتائج الدراسة إلى: أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل، كان مرتفعاً بشكل عام، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، تبعاً لاختلاف المركز الوظيفي، وكان لصالح أعضاء هيئة التدريس، وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى ($\alpha \leq 0.05$) تُعزى لمتغير عدد سنوات الخبرة، ولصالح من كانت خبرتهم أكثر من سنتين.وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز العاملين من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة للحفاظ على هذا المستوى المرتفع من تطبيق الحاكمية، بتقديم الدعم المناسب لهم.

وأجرت بني هاني (2013) دراسة هدفت إلى التعرف إلى درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء التدريسي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، والمعيقات التي تحول دون توظيفها، وأهم المقترحات اللازمة لتوظيفها.تكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية والبالغ عددهم (1767)، وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية والبالغ عددها (190) عضو هيئة تدريس، ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت استبانه مكونة من (62) فقرة موزعة على ستة مجالات.وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء التدريسي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية جاء بدرجة عالية حيث جاء مجال التطوير في المرتبة الأولى، ومن ثم مجال الإدارة ومجال الاستخدام ومجال التصميم، وأخيرا مجال التقويم وبالترتيب، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس، متغير الرتبة الأكاديمية في جميع المجالات، وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لأثر متغير مصدر الشهادة في جميع المجالات وجاءت الفروق لصالح متغير الجامعات الأجنبية.

تعقيب على الدراسات السابقة

لقد تناولت الدراسات السابقة التحديات التي تواجه التعليم العالي وتنوعت بين دراسات عربية وأجنبية، وبعضها تناول الموضوع بأسلوب كمّي مسحي، وبعضها الآخر بأسلوب وصفي نوعي.وبالرغم من تنوع الأساليب إلا أن هناك تشابهاً في بعض الجوانب، واختلافاً في بعضها الآخر.

استفادت الباحثة في بناء أداة الدراسة من الدراسات السابقة، والأدب النظري ذي العلاقة بموضوع الدراسة.إذ تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها للتحديات التي تواجه التعليم العالي في الجامعات.واتخذت هذه الدراسة منحى تمثل في تناول مجموعة من التحديات التي تواجه التعليم العالي في آن واحد، ونتيجة لذلك، فقد جاء هذا البحث ليغطي قلة الدراسات السابقة في هذا المجال حسب علم الباحثة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

نظرا لأهمية التعليم العالي في الارتقاء بالمجتمع وبالدولة ككل، كونه يساهم بشكل أساسي في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً لتصبح مؤسسات التعليم العالي فيه موطناً للفكر الإنساني على أرقى مستوياته ومصدراً لتنمية الموارد البشرية، وتقدم العلوم الطبيعية والطبية، والاجتماعية، والإنسانية، والتطبيقية، وتنمية القيم الإنسانية، والنهوض بها إلى مستوى المعاصرة، وحيث إن التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص يلعب دوراً رئيسياً في إعداد رأس المال البشري، الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي؛ أنه يسلح الأفراد بالقدرات والمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات العصر، ويحسّن مستوى إنتاجيتهم، ويزيد دخلهم، ويحسّن مستواهم الصحي، ويمكنهم من المساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادهم، ويقلل الفروق الفئوية بينهم، ويفسح المجال للكشف عن القدرات المبدعة، ويساعد على حسن استثمارها، ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث للكشف عن التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن، وبخاصة في ظل الظروف والتغيرات العالمية التي تشمل جميع النواحي سواء الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، **وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية**:

1. ما التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن، كما يتصورها أعضاء هيئات التدريس فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في تصورات افراد أفراد العينة للتحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن، وفقا لمتغيرات (الجنس، والرتبة العلمية، والكلية، والجامعة) ؟

أهداف البحث

هدف البحث إلى التعرف إلى درجة تقدير أفراد عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن، حول التحديات التي تواجه التعليم العالي وفقاً لمتغيرات أفراد هذه الدراسة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من خلال موضوعه الذي تناول أهم قطاعات المجتمع، وذلك لأهمية دور الجامعات في ظل التحديات التي تواجهها، وضرورة مواكبة المستجدات

لضمان اكتمال إدارة أنظمة التعليم بشكل يساعد على مواجهة تلك التحديات.إضافة إلى إمكانية إفادة صناع القرار، والمسؤولين في القدرة على مواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي، وغيرهم من المسؤولين عن سياسات التعليم العالي، إضافة إلى أعضاء هيئات التدريس، والطلبة، والقادة المحليين.ومدى انتفاع الباحثين والمهتمين من النتائج التي تم التوصل إليها.

حدود البحث

طبقت هذه الدراسة في العام الدراسي 2013/ 2014، في جامعات شمال الأردن الحكومية (جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة آل البيت) ، وقد طبقت هذه الدراسة على أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن الحكومية.وتتحدد نتائج هذه الدراسة بالأداة المستخدمة، ومدى صدقها وثباتها.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

◄ **التعليم العالي**: مرحلة من مراحل التعليم تلي المرحلة الثانوية، وتعتبر قمة هرم المراحل التعليمية، وتبدأ بعد الانتهاء من مرحلة التعليم الثانوي (مريزيق، والفقيه، 2008: 21) .

ويقصد به في هذا البحث جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة آل البيت.

◄ **التحديات**: هي ذلك الوضع الذي يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديدا، أو إضعافا، أو تشويها كليا، أو جزئيا دائما أو مؤقتا لوجود وضع آخر يراد له الثبات، والقوة، والاستمرار (Larsen,2001) .

وتعرف في هذا البحث بأنها تطورات، أو متغيرات، أو مشكلات، أو صعوبات، أوعوائق تشكل تهديداً، أو خطراً، أو تشكل ازدهاراً وحلولاً للجامعات.

◄ **جامعات شمال الأردن**: يقصد بها الجامعات التي أجريت عليها الدراسة، وهي جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة آل البيت.

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الجزء وصفاً لمنهج البحث وعينته والأداة المستخدمة، وصدقها وثباتها وتصحيح الأداة ومتغيراتها، وإجراءاتها وفيما يلي عرض لذلك:

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي، لملاءمته طبيعة هذا البحث في التوصل إلى النتائج التي تقيس التحديات التي تواجه التعليم العالي.

مجتمع البحث

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئات التدريس في جامعة اليرموك (933) عضواً، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية (871) عضواً، وجامعة آل البيت (315) عضواً، وذلك ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومدرس، حسب إحصائيات العام الجامعي 2012/ 2013.

عينة البحث

تكونت عينة البحث من (424) عضواً من أعضاء هيئة التدريس ممن هم برتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومدرس، واختيروا بالطريقة الطبقية العشوائية، وتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بنسبة (20%) ، وقد تم استرجاع (267) استبانة من الاستبانات التي قامت الباحثة بتوزيعها.وجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها.

المتغير		العدد
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	39
	أستاذ مشارك	80
	أستاذ مساعد	103
	مدرس	45
	المجموع	267
الجامعة	اليرموك	101
	العلوم والتكنولوجيا	112
	آل البيت	54
	المجموع	267

المتغير		العدد
الكلية	علوم طبيعية، ورياضية	141
	علوم إنسانية، واجتماعية	126
	المجموع	267
الجنس	ذكر	190
	أنثى	77
	المجموع	267

أداة البحث

طورت أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، كدراسة المومني (2010) ، ودراسة يحياوي (2011) ، ودراسة الزبون (2012) ، ودراسة الهزاني (1433ه) ، ودراسة حلاوة وطه (2012) ، كما قامت الباحثة بصياغة عدد من الفقرات لتغطية الأبعاد، حيث تكونت الأداة بصورتها الأولية من (76) فقرة موزعة على ثمانية أبعاد، وتم اعتماد تدرج ليكرت الخماسي (عالية جداً، عالية، متوسطة، متدنية، متدنية جداً) وفق التدرج (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب.

صدق أداة البحث

للتأكد من الصدق الظاهري للأداة عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين ذوي الخبرة والاختصاص من الأساتذة في الجامعات الأردنية، بلغ عددهم (17) محكّماً، وطلب منهم إبداء رأيهم وملاحظاتهم حول ملاءمة فقرات الاستبانة من حيث: (مدى مناسبة الفقرات للبعد الذي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرات، ومدى دقة وسلامة الصياغة اللغوية) . وقد تم إجراء التعديلات على الاستبانة بعد تحكيمها وفق ما أوصى به المحكّمون من حذف بعض الفقرات، أو المتغيرات، أو الأبعاد، أو إعادة صياغة بعض الفقرات، وبلغ مجموع الفقرات للاستبانة بصورتها النهائية (70) فقرة موزعة على سبعة أبعاد بعد حذف بُعد زيادة الطلب على التعليم العالي.

ثبات أداة البحث

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة وأبعادها؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية، ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة لأداة الدراسة وأبعادها، تم إعادة

التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار، وإعادته test- retest بفاصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، حيث تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني على العينة الاستطلاعية.

وتبين أن ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة بلغت قيمته (0.95) ، ولأبعادها تراوحت بين (0.74) – (0.90) ، في حين أن ثبات الإعادة لأداة الدراسة بلغت قيمته (0.86) ، ولأبعادها تراوحت بين (0.83) – (0.93) وهي معاملات معتمدة لأغراض البحث، والجدول (2) يبين قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة وأبعادها.

جدول (2)

قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة وأبعادها.

التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن وأبعاده	ثبات الاتساق الداخلي	ثبات الإعادة
التمويل	0.74	0.90
الجودة والاعتماد	0.87	0.85
البحث العلمي	0.77	0.86
التكنولوجيا	0.90	0.83
خدمة المجتمع	0.80	0.93
المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل	0.75	0.89
الحوكمة	0.84	0.87
الكلي للأداة		0.86

معيار تصحيح أداة البحث

اعتمد التدرج الآتي التدريج النسبي، بهدف عرض النتائج وتفسيرها لمجالات الدراسة وفقراتها، وذلك كما في جدول (3) الآتي:

جدول (3)

مستوى التحديات	فئة المتوسطات الحسابية
كبير	أكبر من 3.68 - 5.00
متوسط	أكبر من 2.34 - 3.67
قليل	1.00 - 2.33

إجراءات البحث:

اعتمدت الإجراءات الآتية لجمع البيانات من مجتمع البحث، حيث تم تحديد مجتمع البحث من أعضاء هيئات التدريس في جامعة اليرموك، والعلوم والتكنولوجيا الأردنية، وآل البيت، وتطوير أداة البحث والتأكد من صدقها وثباتها، والحصول على الموافقة الرسمية لتطبيق البحث، وتطبيق الأداة على مجتمع البحث، واستخلاص النتائج، وعرضها تمهيداً لمناقشتها والخروج بالتوصيات المناسبة.

المعالجة الإحصائية

للإجابة عن السؤال الأول تم حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وللإجابة عن السؤال الثاني حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتطبيق تحليل التباين.

عرض النتائج ومناقشتها

◄ أولاً: للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: « **ما مستوى التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن**؟ » فقد تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي، وأبعادها من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، مع مراعاة ترتيب الأبعاد تنازلياً وفقاً للمتوسطات الحسابية، وذلك كما في جدول (4).

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي وأبعادها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم البعد	التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن وأبعادها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	1	التمويل	4.16	0.45	كبيرة
2	6	المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل	4.06	0.42	كبيرة
3	5	خدمة المجتمع	4.02	0.52	كبيرة
4	7	الحوكمة	3.92	0.46	كبيرة
5	2	الجودة والاعتماد	3.82	0.49	كبيرة

الرتبة	رقم البعد	التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن وأبعادها	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
6	3	البحث العلمي	3.78	0.44	كبيرة
7	4	التكنولوجيا	3.65	0.55	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجالات	3.89	0.37	كبيرة

يلاحظ من جدول (4) أن مستوى التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن جاءت بدرجة (كبيرة) ، حيث جاء مجال التمويل في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.16) ، وبانحراف معياري (0.45) ، بينما جاء مجال التكنولوجيا بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.65) ، وبانحراف معياري (0.55) .كما بلغ المتوسط الحسابي العام للمجالات ككل (3.89) وبانحراف معياري (0.37) وبدرجة تقدير (كبيرة) .وقد تفسر هذه النتيجة بأن التعليم العالي يواجه تحديات كبيرة في مسيرته العامة، وقد تنوعت المجالات والأبعاد التي ظهرت فيها هذه التحديات، لكن يبقى التحدي المالي متربعاً على رأس هذه التحديات وله الأولوية الكبرى كما يراها أفراد مجتمع الدراسة، سيما أن التعليم العالي في الأردن يواجه مشكلات تمويلية عديدة، ترجع إلى قلة الموارد المالية التي تعاني منها الدولة من جهة وإلى تزايد أعداد الطلبة والإقبال الشديد على الالتحاق بالتعليم العالي، كما أن ارتفاع التكلفة الجامعية بالنظر إلى قلة الموارد التمويلية الأردنية وتفاقم العبء التمويلي على الحكومات المتعاقبة، وتقليص الدعم المخصص للجامعات من الميزانية السنوية جعل التعليم العالي يعيش حالة من الصراع بين إيراداته ونفقاته، خاصة وأن أي مدخل من مدخلات العملية التعليمية يعتمد بشكل رئيسي على الموارد المالية فيما يتعلق بالتوسع في المباني، والبرامج والتخصصات الأكاديمية، كما أن الموارد البشرية تستنزف الجزء الأكبر من هذه الميزانية من أجل تغطية مستحقاتها، لذا يعتبر التمويل العصب الذي تقوم علية أطراف مؤسسات التعليم العالي كافة فيما يتعلق بمجالات البحث لهذه الدراسة، فالمواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل، و خدمة المجتمع، وتطبيق معايير الجودة والاعتماد، والبحث العلمي، والتكنولوجيا جميعها تعتمد في استمرارها ونجاحها على مدى توافر الدعم والتمويل اللازم لها.أما فيما يتعلق بمجيء بعد التكنولوجيا بمستوى تحدّ متوسط يمكن أن يُعزى السبب في ذلك إلى أن التحدي الذي يواجه المجتمع العربي جراء العولمة، وعصر المعلومات، وثورة الاتصالات هو تحدّ لمؤسسات التعليم العالي في العالم، لذا لا بدّ من مشاركة فاعلة وجدية من مؤسسات التعليم العالي، حتى تصبح جزءاً من عصر المعلومات والاتصالات، والتطورات العلمية،

والتكنولوجية.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال التمويل كما في جدول (5)

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (التمويل) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (التمويل) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	5	يستدعي مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي توفير مبالغ مالية لشراء الأجهزة وتحديثها	4.49	0.65	كبيرة
2	8	تدني مشاركة القطاع الخاص في تمويل الجامعات	4.46	0.57	كبيرة
3	2	تزايد الطلب على التعليم الجامعي يتطلب زيادة في التمويل	4.34	0.59	كبيرة
4	6	تستنزف الزيادة في أعداد الكوادر الإدارية التي موازنات الجامعات	4.28	0.72	كبيرة
5	3	إقبال الطلبة على عدد محدد من الجامعات دون غيرها يؤدي إلى زيادة العبء على الجامعة	4.02	0.84	كبيرة
6	7	غياب آلية المراقبة الفاعلة على أوجه الإنفاق المختلفة	4.02	0.75	كبيرة
7	4	قلة الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات التي تقدمها الجامعات	4.00	0.89	كبيرة
8	1	تعتمد الجامعات الحكومية على التمويل الحكومي لتغطية النفقات	3.63	1.00	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	4.16	0.45	كبيرة

يلاحظ من جدول (5) أن فقرات بُعد تحديات (التمويل) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.63–4.49)، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.65–1.00) .وتفسر هذه النتيجة بأن أهم ما يعيق عمل الجامعات ضعف الموارد المالية المتاحة لها، فالجامعات تواجه طلبا متزايدا من منسوبيها على ضرورة مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وذلك يشكل استنزافا لميزانيات الجامعات المحدودة.وقد تُعزى هذه النتيجة إلى زيادة أعداد الطلبة المسجلين بنسبة أعلى من نسبة نمو المصادر التمويلية، كما تُعزى هذه النتيجة إلى قلة دعم مؤسسات المجتمع المحلي للجامعات، مع ترافق ذلك من ضعف

في استثمارات الجامعات الاقتصادية، فهي ترتكز بالدرجة الأولى على ما يدفعه الطلبة من رسوم جامعية وعلى الدعم الحكومي لها، كما أن اعتماد هذه الجامعات على الدعم الحكومي جعلها تهمل الموارد المالية الأخرى التي يمكن أن تقدم لها، مع العلم بأن مقدار الدعم الحكومي المقدم للجامعات يتعرض إلى التقلب حسب الاوضاع الاقتصادية، ما يؤثر على المسيرة الأكاديمية للجامعات، ولذلك دعت وزارة التعليم العالي إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية للجامعات الرسمية.وتختلف نتيجة الدراسة المتعلقة بجانب التمويل مع نتيجة دراسة مكّون (Mckeown, 2000) ، حيث أشار في دراسته إلى ازدياد المخصصات المالية التي توفرها الدول للتعليم العالي، في حين أظهرت الدراسة أن هناك ضعفاً في التمويل المقدم لمؤسسات التعليم العالي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل كما في جدول (6) .

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل) التي تواجه التعليم العالي، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	52	كثرة أعداد الخريجين من أقسام الجامعات وكليّاتها	4.40	0.61	كبيرة
2	54	ارتفاع تكلفة إنشاء الكليات العلمية والتطبيقية	4.36	0.63	كبيرة
3	55	غياب المواءمة بين التخصصات التقنية والأكاديمية	4.25	0.66	كبيرة
4	53	محدودية استيعاب الكليات العلمية والتطبيقية	4.18	0.68	كبيرة
5	56	قلة توفر إحصاءات دقيقة ومفصله عن احتياجات سوق العمل	4.11	0.70	كبيرة
6	59	قلة إشراك أصحاب العمل في وضع السياسة التعليمية والتدريبية لتنسجم مع احتياجات السوق	4.05	0.67	كبيرة
7	57	احتياجات سوق العمل متغيرة وغير مستقرة	3.61	0.77	متوسطة
8	58	ضعف المناهج والخطط الدراسية لتحقيق مواءمة مهارات الخريجين، وقدراتهم، وخبراتهم لمتطلبات القطاع الخاص من العمالة والفنيين	3.51	0.75	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	4.06	0.42	كبيرة

يلاحظ من جدول (6) ، أن فقرات بُعد تحديات (المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.51–4.40) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.61 – 0.77) .وقد تكون الأسباب الكامنة وراء مجيء مجال المواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل في المرتبة الثانية من التحديات التي تواجه التعليم العالي، هي الأعداد الكبيرة التي تتخرج من نظام التعليم العالي دون دراسة سوق العمل دراسة عميقة لمعرفة التخصصات التي سيكون بحاجة إليها وقت تخرج هؤلاء الطلبة، مع ما يرافق ذلك من التقلب السريع في متطلبات القطاع العام والقطاع الخاص، وقد يكون التحدي ناجماً عن الإقبال الكبير للطلبة على تخصصات بعينها دون تخصصات أخرى، مما يزيد العبء على الجامعة متمثلا ببناء كليات وأقسام ومبانٍ مساندة جديدة، وربما يكون السبب ناتجاً عن طبيعة سوق العمل، وما يشهده من تغيراتٍ سريعة، فبعض التخصصات تختفي من سوق العمل، وتظهر تخصصات أخرى، وبالتالي تجد الجامعات صعوبة في المواءمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل.

كما يُعزى السبب أيضا إلى ما يمكن أن تسهم به العادات والتقاليد من تكريس لظاهرة الاختلال بين متطلبات سوق العمل، وما تفرزه الجامعات من تخصصات، كالتقليل من أهمية زيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتركيز النظر على متطلبات الجهاز الحكومي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال خدمة المجتمع كما في جدول (7)

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	51	ضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكتبات، ومتاحف، وأندية، ومؤسسات صناعية	4.16	0.71	كبيرة
2	49	ضعف العمل التطوعي بين الجامعات والمجتمع المحلي	4.12	0.68	كبيرة
3	50	عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياه	4.09	0.77	كبيرة
4	47	شح الإمكانات المادية للجامعات التي تحدّ من توثيق العلاقة بينها وبين المجتمع	4.05	0.68	كبيرة

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
5	46	قلة تفعيل قنوات الاتصال بين القيادات الإدارية في الجامعة، والقيادات في المجتمع	3.90	0.65	كبيرة
6	48	تجاهل احتياجات المجتمع المحلي والبعد عن مشكلاته الأساسية	3.81	0.90	كبيرة
		المتوسط الكلي للمجال	4.02	0.52	كبيرة

يلاحظ من جدول (7) ، أن جميع فقرات بُعد تحديات (خدمة المجتمع) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.81–4.16) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.65 – 0.90) .وتتعدد الأسباب وراء التحديات الكبيرة لمجال خدمة المجتمع، وقد يكون السبب عدم وجود علاقات قوية بين الجامعة، ومؤسسات المجتمع المحلي، فلا يُرى كبير أثر للجامعات في تطوير مؤسسات المجتمع، على الرغم من أن مهام الجامعة تنطوي على أن تقدم خدمات الدعم والتطوير للمجتمع المحلي لها.ومن الأسباب كذلك قلة المبادرات من أعضاء هيئة التدريس والطلبة التي تقدم في خدمات تطوعية لمؤسسات المجتمع المحلي، ومما يقلل من مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في المبادرات التطوعية عدم احتساب ساعات التطوع ضمن الساعات التدريسية، بالرغم من أن التطوع من ضمن الأهداف التي تسعى مؤسسات التعليم العالي لتحقيقها لدى الطلبة.وربما يكون السبب وراء هذه النتيجة هو ضعف ربط برامج التعلم الأكاديمي بمشكلات المجتمع المحلي بغية التعرف عليها وإيجاد الحلول لها.وتتفق نتيجة الدراسة ونتيجة دراسة (جرادات، 2003) فقد رأت أن البحث العلمي لم يرق إلى مرتبة التوظيف الفعلي لخدمة الواقع المجتمعي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الحوكمة كما في جدول (8)

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	64	انتشار المحسوبية من أهم أسباب عدم تطبيق الحوكمة بشكل صحيح	4.32	0.69	كبيرة

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
2	65	غياب الشفافية في المعلومات التي يتم تقديمها من أهم أسباب عدم تطبيق الحوكمة بشكل صحيح	4.24	0.72	كبيرة
3	70	المركزية في اتخاذ القرارات تسهم في عدم تطبيق الحوكمة	4.23	0.62	كبيرة
4	69	غياب المناخ الديمقراطي في التعامل بين الإدارة الجامعية والعاملين	4.17	0.68	كبيرة
5	67	غياب العدالة في تطبيق الأنظمة والقوانين على الأفراد	4.07	0.70	كبيرة
6	60	ضعف الضوابط في حل المشكلات الإدارية والمالية والأكاديمية في الجامعة	3.95	0.68	كبيرة
7	61	ضعف قنوات الاتصال مع العاملين	3.82	0.66	كبيرة
8	66	ضعف القوانين والأنظمة المستخدمة في تطبيق الحوكمة	3.62	0.80	متوسطة
9	62	ضعف تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمات	3.60	0.79	متوسطة
10	68	الغموض في الأنظمة والقوانين المطبقة بالجامعات	3.59	0.82	متوسطة
11	63	ضعف الموارد المالية يؤثر سلبا على تطبيق الأنظمة والقوانين	3.46	0.93	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	0.46	3.92	كبيرة

يلاحظ من جدول (8) ، أن فقرات بُعد تحديات (الحوكمة) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.46–4.32) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.62 – 0.93) .ويحتمل أن يكون السبب في ظهور بُعد الحوكمة بمستوى تحديات كبيرة، عائدا إلى أن هناك أطرافا عديدة تتعلق بها عملية وضع القوانين، والتشريعات الناظمة للجامعات وتنفيذها من جهة، وروتينية الإجراءات الإدارية من جهة أخرى.فربما يكون للعلاقات الشخصية بين موظفي مؤسسات التعليم العالي، واستناد أغلبهم على المتنفيذين من معارفهم، أو أقربائهم في حال محاولة تطبيق أي من القوانين على أحدهم، دورٌ يؤسس حالة من الشعور بالظلم، وغياب العدالة لدى كثير من الموظفين الذين لا يتمتعون بمثل هذه المعارف والعلاقات. إضافة إلى أن أغلب مؤسسات التعليم العالي تعتمد مبدأ المركزية في إصدار القرارات، وتمحور عملية إدارة المؤسسة الجامعية حول مبدأ الرجل الواحد، وهذا يحدّ من تطبيق بُعد الحوكمة في هذه المؤسسات.وقد يكون قِدم التشريعات، وعدم تحديثها بما يتناسب مع مستجدات مؤسسات التعليم العالي، من الأَسباب التي تعيق تطبيق الحوكمة فيها.وقد يكون السبب عائداً إلى عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لمؤسسات التعليم العالي تراعي

البيئة الداخلية والخارجية فيها، وعدم الإفصاح عن وضع المؤسسة المالي، بحيث تكون متاحة للجميع من أجل الاطلاع عليها، والتعرف إلى سير أداء المؤسسة.وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (ناصر الدين، 2012) التي أشارت إلى أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط كان مرتفعاً بشكل عام.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال الجودة والاعتماد كما في جدول (9)

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (الجودة والاعتماد) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (الجودة والاعتماد) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	16	اعتماد الإدارة الجامعية المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية	4.06	0.74	كبيرة
2	20	تدني المخصصات المالية اللازمة لتطبيق الجودة	4.03	0.69	كبيرة
3	18	ضعف التنسيق بين الكليات الجامعية وقطاعات سوق العمل	4.00	0.69	كبيرة
4	9	تأخر الجامعات في تطبيق معايير الجودة والاعتماد	3.97	0.76	كبيرة
5	10	ضعف معايير تقويم الخدمات التعليمية في الجامعة	3.90	0.76	كبيرة
6	19	ضعف وعي الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة في تطبيق إدارة الجودة	3.84	0.79	كبيرة
7	11	ضعف جودة الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة في الجامعة	3.73	0.81	كبيرة
8	13	ضعف ملاءمة الأوضاع الإدارية والمالية في مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات تطبيق الجودة الشاملة	3.73	0.78	كبيرة
9	15	مقاومة التغيير من قبل الإدارات الجامعية	3.71	0.85	كبيرة
10	14	ضعف مشاركة العاملين في تطبيق متطلبات الجودة في مؤسسات التعليم العالي	3.69	0.70	كبيرة
11	12	ضعف ملاءمة الأوضاع الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي لمتطلبات تطبيق الجودة الشاملة	3.63	0.76	متوسطة
12	17	تدني جودة الخدمة المقدمة للطلبة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم	3.51	0.78	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	3.82	0.49	كبيرة

يلاحظ من الجدول (9) أن فقرات بعد تحديات (الجودة والاعتماد) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن قد

جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.51–4.06) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.69 – 0.85) .وقد يُفسر مجيء بُعد الجودة والاعتماد في الترتيب الخامس بين أبعاد التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن إلى أن وزارة التعليم العالي تخلت عن متابعة هذا الدور، حيث صدر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (20) لسنة 2007 بتاريخ 25/ 3/ 2007؛ لتحل بموجبه محل مجلس الاعتماد، وفي هذه الحال ربما يكون هناك مجال أكبر للمحاباة للجامعات، على غير ما كان من المفترض في حال تولي وزارة التعليم العالي هذا الدور.ومما يعزز هذا التفسير أن الاعتماد الأكاديمي منذ أن بدأ عمله لم تر نتائجه المرجوة، فمن أسس الاعتماد مثلا أن لا يتجاوز عدد الطلبة في القاعات التدريسية للتخصصات ذات الصبغة العلمية (40) طالباً، وفي التخصصات ذات الصبغة الإنسانية (60) طالباً، ولكن حال الجامعات لا ينبئ بذلك، فيُرى في القاعات التدريسية في بعض الكليات أن أعداد الطلبة تتجاوز المائة طالب وطالبة في القاعة الواحدة، ولا يكون هناك أي اعتراض من مؤسسة الاعتماد الأكاديمي.إضافة إلى أنّ من مؤشرات الجودة، جودة المناهج الدراسية، التي تتمثل بجودة المناهج وأصالتها ومحتواها، ومستواها، والطريقة التي تعرض بها، ومدى ارتباطها بالواقع وبعد استعراض الباحثة للمواد التي يتم تدريسها في الجامعات الأردنية، ظهر أن بعضها تم تجميعها من قبل سنوات طويلة، حتى إن المدرس لا يعمل على تحديث مادته التدريسية، إضافة إلى أنه لا يوجد من يتولى مهمة متابعة جودة المواد التي يتم تدريسها، ومواكبتها للمعايير الدولية الحديثة.وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (العباد، 2008) التي أظهرت توافر الموارد المالية، والعينية اللازمة، لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال البحث العلمي كما في جدول (10) .

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	27	غياب الحوافز المعنوية والتسهيلات للباحثين	4.29	0.68	كبيرة
2	26	غياب الحوافز المادية للباحثين	4.25	0.76	كبيرة
3	28	قلة البحوث العلمية التطبيقية التي تخدم المجتمع	4.17	0.71	كبيرة

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
4	29	قلة التعاون مع المؤسسات المحلية والعالمية لدعم الأبحاث العلمية	4.16	0.70	كبيرة
5	22	النقص في الأجهزة المخبرية، والوسائل البحثية في مؤسسات التعليم العالي	4.022	0.76	كبيرة
6	21	قلة المخصصات المالية للبحث العلمي في كليات الجامعة وأقسامها	3.85	0.96	كبيرة
7	31	زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس	3.70	0.87	كبيرة
8	23	قلة المراجع والمصادر البحثية، وصعوبة الحصول على المعلومات	3.63	0.95	متوسطة
9	30	التشدد في سياسة الجامعات لدعم الباحثين، وحثهم على حضور الندوات والمؤتمرات	3.60	0.91	متوسطة
10	24	تأخر النشر في المجلات المحكمة التي تصدرها الجامعات	3.49	0.83	متوسطة
11	32	ضعف القدرات البحثية لأعضاء الهيئات التدريسية	3.15	0.74	متوسطة
12	25	عدم معرفة الباحثين بالمجلات المحكمة المتخصصة	3.03	0.88	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	3.78	0.44	كبيرة

يلاحظ من جدول (10) أن فقرات بُعد تحديات (البحث العلمي) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.03–4.29) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.68 – 0.96) .وربما يُفسر شعور أعضاء الهيئة التدريسية في جامعات شمال الأردن، بأنهم يواجهون تحديات كبيرة في مجال البحث العلمي بأن هناك ضعفاً في العلاقة بين الجامعات والمؤسسات البحثية من جهة والقطاعات الإنتاجية، والخدمية، والصناعية من جهة أخرى في مجال البحث العلمي، والتطوير، واختلال الوظائف التي تقوم بها الجامعات، حيث تقتصر على وظيفة التدريس وإهمال البحث العلمي– إلى حدّ ما– .

وقد تُفسر هذه النتيجة، بأن هناك حالة من ضعف ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة لها، والتفاعل مع المجتمع بمواردها البحثية، والفكرية في جميع القطاعات الخدمية والإنتاجية، فيظهر أن نسبة كبيرة من البحوث المنجزة من قبل أعضاء هيئة التدريس تتركز على أمور نظرية قد تكون منفصلة عن واقع التطبيق. إضافة إلى أن ضعف التمويل المقدم لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي يعمل على ظهور الكثير من التحديات أمام طريقهم في مجال تطوير مجالاتهم العلمية. وقد يكون

السبب في وجود تحديات كبيرة في مجال البحث العلمي عزوف القطاع الخاص بشكل شبه كامل عن إجراء البحوث العلمية، وعدم الإيمان أو الثقة بجدوى البحث العلمي في دعم الإنتاج، وتطوير الاقتصاد والحياة الاجتماعية، وبالتالي عدم دعم هذا المجال ماديا ولوجستيا، وعدم وجود استراتيجيات أو سياسات في مجال البحث العلمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Atkinson& Richard, 2000) في أن المعيقات تمثلت في بُعدي التمويل والبحث العلمي.

كذلك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات مجال التكنولوجيا كما في جدول (11).

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات تحديات (التكنولوجيا) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن مرتبة تنازلياً

الرتبة	رقم الفقرة	تحديات (التكنولوجيا) التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	45	قلة مشاركة القطاع الخاص في توفير الدعم اللازم لتفعيل التكنولوجيا في مؤسسات التعليم العالي	4.15	0.69	كبيرة
2	43	قلة المخصصات المالية اللازمة لتوفير التكنولوجيا الحديثة	3.81	0.83	كبيرة
3	44	قلة الإمكانات المالية لتدريب العاملين في مواقع العمل	3.79	0.86	كبيرة
4	34	الافتقار لمعايير الأداء التي يمكن عن طريقها مراقبة التقدم التكنولوجي لدى العاملين	3.75	0.76	كبيرة
5	33	الافتقار إلى سياسات واضحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات	3.73	0.76	كبيرة
6	36	قلة البرامج التدريبية التي تؤهل الكوادر البشرية في استخدام أنظمة التكنولوجيا الحديثة	3.66	0.76	متوسطة
7	37	عدم ملاءمة البنية التحتية المتعلقة بالتكنولوجيا	3.61	0.83	متوسطة
8	38	ضعف المتابعة وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات	3.56	0.84	متوسطة
9	35	سيادة الأساليب التقليدية في العمل	3.53	0.79	متوسطة
10	39	قلة الأجهزة التقنية الحديثة في مؤسسات التعليم العالي	3.52	0.78	متوسطة
11	42	ضعف مهارات اللغة الإنجليزية	3.45	0.88	متوسطة
12	40	نقص الطاقات البشرية المدربة والمؤهلة في تشغيل أنظمة التكنولوجيا الحديثة	3.449	0.83	متوسطة
13	41	نقص الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة في صيانة أجهزة الحاسوب	3.38	0.88	متوسطة
		المتوسط الكلي للمجال	3.65	0.55	متوسطة

يلاحظ من جدول (11) أن فقرات بعد تحديات (التكنولوجيا) التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، قد جاءت بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.38–4.15) ، وبانحرافات معيارية تراوحت بين (0.69 – 0.88) .وقد يكون سبب مجيء بُعد التكنولوجيا في المرتبة الأخيرة بمستوى تحديات متوسطة، أنّ مؤسسات التعليم العالي تسعى لتوفير ما تستطيع من أدوات التكنولوجيا، التي تساعد في تحقيق أهدافها على المستوى التعليمي والمستوى الإداري. وبرغم ذلك يلاحظ أن خمس فقرات من هذا المجال حصلت على مستوى تحدٍّ كبير، وهذا يعود إلى قلة التفات أصحاب القطاع الخاص إلى أهمية دعم مؤسسات التعليم العالي، وعدم قدرة هذه المؤسسات على توفير آخر مستجدات التكنولوجيا الحديثة، وما يترتب على إدخال التكنولوجيا من ضرورة تأهيل الموظفين وتدريبهم على هذه التكنولوجيا، ويأتي هذا التحدي ليساهم في تمكين مؤسسات التعليم العالي من مواكبة آخر المستجدات مما يحتاج إلى إعادة النظر في البنية التحتية، وهذا بدوره يشكل تحديا كبيرا.وتختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Bauder & Emanuel, 2012) التي بينت أن تكنولوجيا التعليم الإلكتروني تستخدم بشكل كبير.

◄ ثانياً: للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الذي نصَّ على: «**هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن تُعزى لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، الجامعة، الكلية، الجنس)** ؟" فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في جدول (12) .

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	3.892	0.39
	أستاذ مشارك	3.894	0.35
	أستاذ مساعد	3.888	0.40
	مدرس	3.814	0.31

المتغير		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجامعة	اليرموك	3.889	0.22
	العلوم والتكنولوجيا	3.677	0.36
	آل البيت	4.274	0.28
الكلية	علوم طبيعية ورياضية	3.921	0.38
	علوم إنسانية واجتماعية	3.829	0.36
الجنس	ذكر	3.892	0.38
	أنثى	3.842	0.35

يلاحظ من جدول (12) ، وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن، ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم إجراء تحليل التباين الرباعي (دون تفاعل) 4 - way ANOVA without Interaction للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في جدول (13) .

جدول (13)

نتائج تحليل التباين الرباعي (دون تفاعل) للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً للمتغيرات

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الرتبة الأكاديمية	0.004	3	0.00	0.014	0.998
الجامعة	12.975	2	6.49	74.178	0.000
الكلية	0.404	1	0.40	4.620	0.033
الجنس	0.340	1	0.34	3.884	0.050
الخطأ	22.652	259	0.09		
الكلي	36.322	266			

يتبين من جدول (13) ، عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات

التدريس في جامعات شمال الأردن تُعزى لمتغير (الرتبة الأكاديمية) .وقد تُفسر هذه النتيجة بأن أعضاء هيئات التدريس في جامعات الشمال باختلاف رتبهم الأكاديمية يعانون التحديات ذاتها، ولديهم تصورات متشابهة تقريباً حول التحديات التي تواجه التعليم العالي في جامعات شمال الأردن في الأبعاد جميعها: التمويل، والمواءمة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل، وخدمة المجتمع، والحوكمة وغيرها من الأبعاد؛ إذ إنهم يتعاملون مع البنية التكنولوجية ذاتها، ويتحاكمون للقوانين والتشريعات والأنظمة نفسها، ويتعاملون مع إجراءات البحث العلمي القائمة في المؤسسة التعليمية، وبالتالي فإن شعورهم بالتحديات التي تعترض مؤسساتهم التعليمية يكون في الغالب متقارباً في المستوى.

في حين يتبين من جدول (13) ، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطين الحسابيين للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن يُعزى لمتغير (الكلية) ؛ حيث تعاني كليات العلوم الطبيعية والرياضية من التحديات أكثر مما تعانيه كليات العلوم الإنسانية، والاجتماعية.وقد تفسَّر هذه النتيجة بطبيعة الكليات، وتكلفة التدريس، والتجهيزات، والمباني فيها، فالتدريس في تخصصات العلوم الطبيعية يحتاج إلى تجهيز مختبرات مزودة بأحدث الأجهزة، كما أن المختبرات بحاجة إلى تزويدها بالمواد المستخدمة في التجارب. وهذا الأمر ينسحب على كليات الرياضة، فإن التدريس قائم بالدرجة الأولى على تجهيز الملاعب باختلاف أنواعها، وتجهيز الصالات الرياضية والمسابح.وكل ذلك يرتبط بالمعيق الأول وهو التحديات المالية، ونتيجة لها يظهر أن أعضاء هيئات التدريس في كليات العلوم الطبيعية يعانون التحديات أكثر من نُظرائهم في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث إنهم في الغالب لا يحتاجون إلى أكثر من قاعات تدريسية –وهي موجودة ابتداءً– ومكتبات.

وربما يكون السبب في هذه النتيجة عائدا إلى أن البحوث التي تُجرى من أعضاء هيئات التدريس في كليات العلوم الطبيعية والرياضية تحتاج إلى تكاليف أكبر بكثير من البحوث التي تجرى من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبالتالي فهم يشعرون بالتحديات أكثر من زملائهم وبدلالة إحصائية.وقد يُعزى السبب في النتيجة الحالية إلى أن البحوث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس من كليات العلوم الطبيعية، والرياضية، تحتاج إلى عمل ميداني ومدد أطول من البحوث التي تجرى لكليات العلوم الإنسانية، والاجتماعية، وهذا الأمر يزيد من وضوحه احتياجات البحوث إلى أدوات تكنولوجية حديثة، قد تكلف مؤسسة التعليم العالي مبالغ عالية قد لا تتمكن من تأمينها.

كما يتبين من جدول (13) ، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطين الحسابيين للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن يُعزى لمتغير (الجنس) ؛ وقد يعود السبب إلى أن أعضاء هيئة التدريس الذكور في جامعات الشمال يواجهون التحديات أكثر مما تواجهه زميلاتهم. وقد تفسر هذه النتيجة من خلال البعد النفسي للمدرسات الإناث، فهن يحاولن أكثر من الذكور إيجاد حلول بالاعتماد على المواد الموجودة في البيئة التدريسية.وربما كان مستوى الدافعية التي تتمتع بها المدرسات الإناث أعلى وبالتالي لا يفكرن بلوم الواقع، بقدر العمل على حل المشكلات التي قد تعترضهن في مسيرتهن التعليمية.وربما كان السبب عائدا إلى أن رغبة أعضاء هيئة التدريس الذكور تفوق رغبة الإناث في تولي مناصب إدارية وقيادية، وبالتالي فإنهم يشعرون بالتحديات أكثر من زميلاتهم الإناث.

في حين يتبين من جدول (13) ، وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن تُعزى لمتغير (الجامعة) ؛ ولكون المتغير متعدد المستويات، فقد تم إجراء اختبار (Levene) للكشف عن انتهاك تجانس التباين من عدمه بين متوسطات التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً لمتغير (الجامعة) ، حيث بلغت قيمة F المحسوبة له (أي اختبار Levene) ما مقداره (1.383) عند درجتي حرية (41 للبسط، و225 للمقام) بغير دلالة إحصائية؛ بما يفيد وجود تجانس في التباين، مما أوجب استخدام أحد الاختبارات البعدية التي تراعي تجانس التباين حيث تم استخدام اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية المتعددة؛ بهدف تحديد صالح أيٍّ من الجامعات كانت الفروق الجوهرية بين متوسطات التحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن، وذلك كما هو مبين في جدول (14) .

الجدول (14)

نتائج اختبار Scheffe للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً لمتغير (الجامعة)

الجامعة		العلوم والتكنولوجيا	اليرموك	آل البيت
Scheffe	المتوسط الحسابي	3.677	3.889	4.274
العلوم والتكنولوجيا	3.677			
اليرموك	3.889	0.212		
آل البيت	4.274	0.598	0.386	

يتضح من جدول (14) ، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطات الحسابية للتحديات التي تواجه التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعات شمال الأردن وفقاً لمتغير (الجامعة) ؛ حيث يواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة آل البيت من التحديات أكثر مما يواجهه نظراؤهم في كلٍّ من جامعتي (العلوم والتكنولوجيا، و اليرموك) ، كما يواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك من التحديات أكثر مما يواجه نظراؤهم في جامعة العلوم والتكنولوجيا.وقد تفسَّر هذه النتيجة نظراً لموقع جامعة آل البيت الجعرافي، وحداثة عمرها مقارنة مع جامعتي اليرموك وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وبالتالي لا تزال بحاجة إلى تركيز أكبر على الجوانب المتنوعة في الجامعة.إضافة إلى أن جامعة آل البيت قد يكون الإقبال عليها أقل من جامعتي اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية؛ نظراً لموقعها وطبيعة البرامج فيها، وربما لقلة الموارد المالية فيها، حيث تقتصر معظم المصاريف التي تنفقها الجامعة على المتطلبات الأساسية، وهذه النتيجة تأتي منطقية جدا.ولعل مجيء الصعوبات والتحديات التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك أكبر من زملائهم في جامعة العلوم والتكنولوجيا، نابعٌ من الاهتمام الكبير بجامعة العلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى أنها جامعة لديها من الاستثمارات، والمشاريع، والبرامج أكثر من جامعة اليرموك، مما يدر عليها دخلاً يساعدها في تجاوز الكثير من التحديات التي تواجهها الجامعات الأخرى. وتختلف نتيجة السؤال الحالي مع نتيجة دراسة (بني هاني، 2013؛ المومني، 2011) ، وتتفق مع نتيجة دراسة (مساعده، 2007) فيما يتعلق بأثر الجنس والجامعة، ونتيجة دراسة (الشقران، 2012) فيما يتعلق بأثر الرتبة الأكاديمية والكلية.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها:

1. زيادة الدعم المالي للجامعات من القطاعين العام والخاص، والاهتمام بتوظيف التكنولوجيا في تلك الجامعات.
2. العمل على المواءمة بين مخرجات التعليم العالي، واحتياجات سوق العمل الأردني.
3. توجيه أنشطة وبرامج الجامعة، والبحث العلمي لخدمة متطلبات مؤسسات المجتمع المدني.
4. زيادة الدعم المالي والمادي لأعضاء هيئات التدريس في مجال البحث العلمي.

المراجع

1. بني هاني، ميساء حسن. (2013) . درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأداء التدريسي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك والعلوم والتكنولوجيا الأردنية: المعيقات والمقترحات. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
2. جرادات، محمود. (2003) . واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية وتوقعاته المستقبلية. مجلة العلوم التربوية، جامعة اليرموك (2) : 139–170.
3. حلاوة، جمال و طه، نداء (2012) . واقع الحوكمة في جامعة القدس. مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، (2) : 81–96.
4. حماد، جعفر. (2014) . المواءمة بين مخرجات التعليم التقني واحتياجات سوق العمل. استرجع في 7 تموز، 2014 من المصدر: http:/ www. abegs. org. com .
5. الربيعي، سعيد. (2008) . " التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل». عمان: دار الشروق.
6. الربيعي، فلاح. (2008) . مشكلة المواءمة بين مخرجات التعليم وشروط سوق العمل. استرجع في 11 اب، 2014 من المصدر : www. ahewar. org/ debat/ show. art/ http
7. الزبون، داهود سالم. (2011) . المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في الأردن من وجهة نظر صناع القرار والخبراء التربويين. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
8. رزق، حنان عبد الحليم. (2008). "الجامعة الافتراضية وتحقيق نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي في ضوء بعض التجارب والخبرات العالمية". مجلة كلية التربية. جامعة المنصورة، (2) (86) : 460–563.
9. السمكي، بسام فايز (2004) " مشكلات التمويل الجامعي ومقترحات لتطوير مصادره مستقبلاً في ضوء سياسة التعليم العالي في الأردن". أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.
10. الشقران، عبد الله. (2012). درجة توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى القادة الأكاديميين والإداريين في الجامعات الأردنية: المعيقات والحلول المقترحة.

أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.

11. العباد، عبد الله حمد (2008) . متطلبات تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي كمدخل لتطور كليات التربية في الجامعات السعودية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية.

12. العبادي، هاشم و الطائي، يوسف (2011) . التعليم الجامعي من منظور إداري قراءات وبحوث. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

13. عبد الحي، رمزي. (2005) . التعليم العالي الإلكتروني محدداته ومبرراته ووسائطه. الإسكندرية: دار الوفاء.

14. عبد الحي، رمزي. (2012) . "مستقبل التعليم العالي في الوطن العربي في ظل التحديات العالمية". عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

15. محافظه، علي. (2001) . التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع.

16. مريزيق، هشام و الفقيه، فاطمه. (2008) . قضايا معاصرة في التعليم العالي. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

17. موقع جلالة الملك عبد الله الثاني. (2014) . رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى رئيس الوزراء معروف البخيت حول التعليم العالي 7 شباط.

استرجع في 17آب، 2014 من المصدر : http:/ www. kingabdullah. jo

18. المومني، ماهر محمد (2011) " التمويل في الجامعات الأردنية الحكومية ومقترحات لتحقيق التمويل الذاتي». أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد الأردن.

19. ناصر الدين، يعقوب. (2012) . واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

20. الهزاني، نورة بنت سعود. (1433ه) . تحديات تكنولوجيا المعلومات في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر القيادات الإدارية والأكاديمية في جامعة الملك سعود. المؤتمر الدولي الثالث للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد.

21. وزاة التعليم العالي (2009) . " قانون الجامعات الأردنية الرسمية: قانون رقم (23) لسنة 2009"، عمان وزارة التعليم العالي.

22. يحياوي، نعيمة. (2011) . متطلبات ومعايير إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر أنظمة إدارة الجودة الشاملة. عمان: جامعة الزرقاء.

المراجع الأجنبية

1. *Atkinson & Richard. C. (2000) . The future Arrives First in California. Issues in Science & Technology. 16 (2) : 45- 51.*
2. *Bauder,J. , & Emanuel, J. (2012) . Wher Our Faculty Are: Emerging Technology Use and Faculty Information- Seeking Workflows. Internet ReferenceServices Quarterly. 17 (2) : 65- 82.*
3. *Larsen, R. (2001) . Lifelong Learning for Equity and Social Cohesion: A New Challenge to Higher Education. European Education, 33 (4) : 28.*
4. *Mckeown. M. (2000) . Financing higher education the new century: the second annual report from the states. (ERIC Document, ED443366) .*